إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/87
للنشر الفوري
3 مارس 2016

خبراء الصندوق يختتمون زيارتهم إلى تونس

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

تلبية لطلب السلطات التونسية، أوفد صندوق النقد الدولي بعثة لزيارة تونس بقيادة السيد أمين ماتي في الفترة من 18 فبراير إلى 3 مارس 2016، وذلك لإجراء مناقشات بشأن اتفاق مدته أربع سنوات يُعْقد في إطار "تسهيل الصندوق الممدد" (EFF) بقيمة متوقعة قدرها 2.8 مليار دولار تقريبا لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في تونس. وفي ختام البعثة، أصدر السيد ماتي البيان التالي:

"عقدت البعثة مناقشات مثمرة مع كبار المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي، كما التقت بأعضاء البرلمان، وممثلي القطاعين المصرفي والخاص، والأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية، والجهات المانحة، والمجتمع المدني. وركزت المناقشات على جدول أعمال الحكومة المعني بالإصلاح الاقتصادي، وأولويات السياسة لإعطاء دفعة للنمو الاقتصادي، والدور الذي يمكن أن يؤديه الصندوق لدعم تعافي الاقتصاد التونسي.

"ومن الضروري المضي قدما في الإصلاح الاقتصادي نظرا لتعدد التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد التونسي. فالنمو الاقتصادي يسير بخطى بطيئة بسبب حالة الترقب بين المستثمرين وأوجه عدم اليقين الإقليمية ومعدل البطالة المرتفع، بالإضافة إلى استمرار عجز الحساب الجاري الكبير. ومن المهام الضرورية في هذا الصدد تشجيع تنمية القطاع الخاص وتحديث القطاع العام. وسيتطلب الأمر تمويلا إضافيا لإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية، مع تصحيح جوانب القصور الهيكلي التي تحد من قدرة تونس على خلق فرص العمل وتحقيق إمكانات النمو في المستقبل.

"ويؤيد فريق البعثة برنامج الحكومة المعني بالإصلاح الاقتصادي الشامل والذي توضحه رؤيتها الاقتصادية ويُتوقع أن ترد تفاصيله في الخطة الخمسية للتنمية. ويركز برنامج الحكومة تركيزا ملائما على تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل ورفع مستويات المعيشة لكل المواطنين. وعلى وجه العموم، سيساهم البرنامج في تحقيق نمو أكثر احتواء لجميع شرائح السكان وتقليص الفوارق الجهوية. ولتحقيق هذه الأهداف، تعهدت الحكومة بمواصلة سياساتها الاقتصادية الكلية الحذرة

والتعجيل بتنفيذ برنامجها الطموح للإصلاح الهيكلي. وفي هذا السياق، ناقشت البعثة ملاحظاتها بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادي مع السلطات التونسية.

"وقد بلغت المباحثات مرحلة متقدمة فيما يتعلق بعقد اتفاق جديد مع الصندوق لدعم برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي. وفي إطار الخطوات القادمة، ستستمر مناقشات فريق البعثة مع السلطات التونسية وهي تواصل العمل على تحديد أولويات الإصلاح ووضع اللمسات الأخيرة على خطط تنفيذ الموازنة والاحتياجات التمويلية لهذا العام. ويعتزم الفريق الانتهاء في الأسابيع المقبلة من تفاصيل اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" لدعم البرنامج الاقتصادي التونسي.

"وتود البعثة توجيه الشكر إلى السلطات التونسية وكل الأطراف التي التقت بها أثناء الزيارة على ما حظي به أعضاؤها من استقبال حار، وعلى المناقشات الصريحة والمثمرة التي أجريت معهم."